منظمة الصحة العالمية

جمعية الصحة العالمية التاسعة والستون **ج٦٩/٤٦**
البند ٢٠-٢ من جدول الأعمال المؤقت **١١ آذار/ مارس ٢٠١٦**
A69/46

تمويل الميزانية البرمجية ٢٠١٦-٢٠١٧

تقرير من الأمانة

١- نظر المجلس التنفيذي، أثناء دورته الثامنة والثلاثين بعد المائة، في نسخة سابقة من هذا التقرير وأحاط علماً بها،[١] وحُدِّث رقم واحد يرد في هذا التقرير بشأن إمكانية التنبؤ بتمويل الميزانية البرمجية (انظر الفقرة ٨).

٢- وفي أيار/ مايو ٢٠١٥ اعتمدت جمعية الصحة العالمية ميزانية قدرها ٤٣٨٤,٩ مليون دولار أمريكي للفترة المالية ٢٠١٦-٢٠١٧.[٢] ويشمل ذلك ميزانية "أساسية" لفئات عمل المنظمة الرئيسية الست بمبلغ ٣١٩٤,٣ مليون دولار أمريكي يمول بمبلغ ٩٢٩ مليون دولار أمريكي من الاشتراكات المقدرة ومبلغ ٢٢٦٥,٣ مليون دولار أمريكي من المساهمات الطوعية، ويشكل ذلك زيادة نسبتها ٨٪ على الميزانية البرمجية ٢٠١٤-٢٠١٥. وهناك مبلغ وقدره ١١٩٠,٦ مليون دولار أمريكي حُسب في الميزانية من أجل الاستجابة للفاشيات والأزمات، واستئصال شلل الأطفال، وبحوث الأمراض المدارية، وبحوث الإنجاب البشري (المعروضة على نحو منفصل عن الميزانية الأساسية) سيمول من المساهمات الطوعية فقط.

٣- وواجه تمويل الميزانية البرمجية تقليدياً تحديات من نقص الشفافية وعدم إمكانية التنبؤ بالموارد وعدم مواءمتها والتخصيص المفرط للمساهمات الطوعية وزيادة الهشاشة بسبب الاعتماد المتزايد على عدد قليل من مقدمي المساهمات الطوعية. وبغية التصدي لهذه المسائل قررت جمعية الصحة العالمية السادسة والستون أن تنشئ حواراً خاصاً بالتمويل.[٣]

٤- ويصف هذا التقرير التقدم المحرز في تحسين تمويل المنظمة وحالة تمويل الميزانية البرمجية ٢٠١٦-٢٠١٧ بناءً على الحوار الحديث الخاص بالتمويل، وكذلك الجهود الرامية إلى التصدي للتحديات المتبقية.

---

١ انظر الوثيقة م ت١٣٨/٤٢، والمحاضر الموجزة للمجلس التنفيذي في دورته الثامنة والثلاثين بعد المائة، الجلسة الرابعة عشرة، الفرع ٢ (الوثيقة م ت١٣٨/٢٠١٦/ سجلات/٢ (بالإنكليزي)).

٢ القرار ج ص ع٦٨-١ (٢٠١٥).

٣ استُهل الحوار الخاص بالتمويل في ٢٤ حزيران/ يونيو ٢٠١٣ عملاً بالمقرر الإجرائي ج ص ع٦٦(٨) (٢٠١٣). وللاطلاع على المزيد من المعلومات انظر http://www.who.int/about/finances-accountability/funding/financing-dialogue/en/ (تم الاطلاع في ٢٩ كانون الأول/ ديسمبر ٢٠١٥).

٥- وقد جمع الحوار الحديث الخاص بالتمويل (جنيف، ٥ و٦ تشرين الثاني/ نوفمبر ٢٠١٥) ممثلي الدول الأعضاء والجهات المانحة الثنائية والمتعددة، وعدة جهات فاعلة غير الدول. ورحب المشاركون بالتقدم المحرز في تمويل المنظمة والخطوات الجاري اتخاذها لتعزيز المساءلة. وكان هناك اعتراف عام بأنه على الرغم من أن توقعات التمويل للفترة ٢٠١٦-٢٠١٧ كانت مشجعة فإن المنظور المتوسط الأمد كان يبعث على القلق.

التقدم المحرز في تحسين تمويل المنظمة

الشفافية

٦- والغرض من إنشاء البوابة الإلكترونية للميزانية البرمجية المعدّلة هو تعزيز الشفافية والمساءلة فيما يتعلق بتمويل المنظمة. وهي تتيح معلومات أكثر تفصيلاً بكثير عن مصادر التمويل وتدفقات الموارد وصولاً إلى المستوى القُطري. ويمكن الآن الاطلاع بسهولة على المعلومات الخاصة بالاتجاهات الربع سنوية السائدة في التمويل، وتنفيذ برنامج العمل، وجميع المنجزات المستهدفة، والتمويل المتاح والمقدر، والتدفقات المالية، بما في ذلك معدلات التنفيذ المالي، والنتائج المنجزة، وذلك فيما يتعلق بكل فئة من فئات العمل الست ومجالات العمل الثلاثين والمكاتب الرئيسية السبعة والمكاتب القُطرية البالغ عددها ١٥٠ مكتباً، وبحسب الجهة المقدمة للمساهمة (جماعياً وفردياً). والعمل جارٍ على مواصلة تحسين تقديم التقارير وعرض النتائج في البوابة الإلكترونية.

٧- وأعلنت المديرة العامة عن التزامها بأن تنضم المنظمة إلى المبادرة الدولية للشفافية في المعونة بحلول آخر عام ٢٠١٦. وللقيام بذلك يجري وضع سياسة للكشف عن المعلومات. كما يجري إعداد دليل تفصيلي للتنفيذ، بما في ذلك تقييم واضح للموارد اللازمة.

إمكانية التنبؤ

٨- لقد تحسّن مستوى التنبؤ في مجال تمويل الميزانية البرمجية قبل التنفيذ، منذ استهلال الحوار الخاص بالتمويل. ففي بداية الثنائية ٢٠١٢-٢٠١٣ تم تأمين ٦٢٪ من الميزانية الأساسية. وزاد هذا الرقم إلى ٧٧٪ فيما يتعلق بالثنائية ٢٠١٤-٢٠١٥، وإلى ٨٣٪ فيما يخص الثنائية ٢٠١٦-٢٠١٧.

المرونة

٩- ظل مستوى المساهمات الطوعية المرنة التي تتلقاها المنظمة، من خلال حساب المساهمات الطوعية الأساسية في المقام الأول، ثابتاً نسبياً بمرور الوقت (٢٥٠ مليون دولار أمريكي تقريباً لكل ثنائية).

المواءمة

١٠- مازالت مواءمة التمويل على نطاق الميزانية البرمجية تشكل تحدياً بالنسبة إلى المنظمة. ويبدو أن الوضع فيما يتعلق بالثنائية ٢٠١٦-٢٠١٧ سيكون مماثلاً للوضع في الثنائية ٢٠١٤-٢٠١٥، وذلك بالنظر إلى ارتفاع نسبة المساهمات الطوعية المخصصة. وفيما يتعلق بالميزانية البرمجية ٢٠١٤-٢٠١٥، فإنها بناءً على المشاورات التي دارت مع فريق السياسات العالمية اعتمدت المديرة العامة نهجاً استراتيجياً لتخصيص الموارد المرنة في عدة شرائح، على أساس التحليلات المنهجية لنواقص التمويل، وذلك لضمان أن كل البرامج تعمل، وقد أسفر اتباع هذا النهج عن الوصول إلى مستوىً مرتفع من المواءمة على مستوى الفئات.

الحد من الهشاشة

١١- تم توسيع قاعدة المنظمة من الجهات المساهمة رويداً رويداً ولكن باطراد على مدى السنوات العشر الماضية. ومع ذلك مازالت المنظمة تعتمد على ٢٠ جهة مساهمة للحصول على ٧٦٪ من تمويلها. وكان الرقم ٨٠٪ في الثنائية ٢٠١٤-٢٠١٥.

التصدي للتحديات المتبقية

١٢- تعتزم المنظمة اعتماد استراتيجية ذات أربعة أركان للتعامل مع التحديات المتبقية في مجال التمويل، وذلك على النحو المبين أدناه.

تنسيق تعبئة الموارد على نطاق المنظمة بالكامل

١٣- أدى إنشاء إدارة للتعبئة المنسقة للموارد داخل مكتب المديرة العامة إلى تيسير عمل شبكة تعبئة الموارد على نطاق المنظمة، مع الجمع بين مراكز الاتصال المعنية بتعبئة الموارد من كل إقليم ومختلف الدوائر في المقر الرئيسي. وقد يسر هذا التغيير الهيكلي عدة أمور منها تحسين التنسيق في جهود تعبئة الموارد على نطاق المنظمة، بما في ذلك الاجتماعات الثنائية مع الجهات المساهمة.

١٤- وفي عام ٢٠١٦ ستُنشأ عملية لتعبئة الموارد من البدء إلى الختام من نقطة المفاوضات وحتى إبرام الاتفاقات والرصد وتقديم التقارير. وستتضمن مرتسمات الجهات المساهمة التفصيلية معلومات أنسب عن الجهات المساهمة المحتملة، الأمر الذي سيتيح إعطاء تعليمات مجددة خاصة بالجهات المساهمة فيما يتعلق بجهود تعبئة الموارد. وسيتم تيسير ذلك بواسطة أداة إلكترونية تعمل على نطاق المنظمة ستُدمج بالكامل مع الأداة المستخدمة في تسجيل الجهات الفاعلة غير الدول.

إصلاح عملية تقديم التقارير

١٥- يقدِّم إلى الجهات المساهمة كل سنة ما يقدر عدده بنحو ٣٠٠٠ تقرير من التقارير المالية والتقنية. ومن الضروري إنشاء نُظم لإرساء ضبط جودة هذه التقارير وصلاتها بمُخرجات الميزانية البرمجية. وسيجري تبسيط عملية تقديم التقارير إلى الجهات المساهمة من خلال سياسة لتقديم التقارير من نقطة البدء إلى نقطة الختام، بدعم من الأداة الإلكترونية المذكورة أعلاه والمساءلة المعززة. وينبغي أن يُفضي ذلك إلى إدخال تحسينات على جودة التقارير المقدمة إلى الجهات المساهمة وملاءمة توقيتها، وأن يوفر حافزاً لخفض أعدادها. وعلاوة على ذلك ستتم مراجعة وتبسيط جميع الجوانب الأخرى لعملية تقديم التقارير من المكاتب القُطرية والأقاليم والبرامج، وستُعرض المعلومات الواردة في التقارير بصورة أكثر منهجية في البوابة الإلكترونية للميزانية البرمجية.

١٦- وكخطوة أولى في هذا الصدد، وللمرة الأولى، سيُعرض على جمعية الصحة في عام ٢٠١٦ تقرير مالي وبرمجي موحد. وسيتم تجميع التقرير المالي السنوي للمديرة العامة والبيانات المالية غير المراجعة والتقارير الخاصة بتنفيذ الميزانية في تقرير مشترك بغية تحديد صلة واضحة بين الأموال والنتائج القابلة للقياس.

الاستخدام الأكثر استراتيجية للأموال المرنة

١٧- تماشياً مع الإصلاحات التي اعتمدتها الدول الأعضاء يجري استخدام المساهمات الطوعية المرنة بشكل استراتيجي من أجل ضمان التمويل الكامل للميزانية البرمجية على نطاق البرامج ومستويات المنظمة الثلاثة. وفي

إطار الجهود المستمرة المبذولة لتحسين تمويل المنظمة ستستمر الأمانة في العمل مع الجهات المساهمة من أجل تعظيم مرونة التمويل المتلقى، وذلك على سبيل المثال من خلال إتاحة تخصيص التمويل بصورة أوسع نطاقاً لمجالات البرامج داخل الفئات التقنية بدلاً من تخصيصها على هذا النحو لمجالات برمجية معينة في تلك الفئات. ودعماً لذلك ستتحرى الأمانة الحوافز اللازمة للجهات المساهمة كي تقدم تمويلاً أكثر مرونة.

توسيع قاعدة الجهات المساهمة

١٨- أُعرِب أثناء مناقشات المجلس التنفيذي في دورته الثامنة والثلاثين بعد المائة عن شواغل بشأن تمويل الإصلاحات الطارئة في المنظمة والخطط الجديدة للطوارئ الصحية. وأشار أيضاً أعضاء المجلس إلى التعليقات التي أدلت بها لجنة البرنامج والميزانية والإدارة التابعة للمجلس،[١] التي حثت الأمانة على مواصلة تعزيز الجهود المبذولة بشأن تعبئة الموارد. وللحد من هشاشة تمويل المنظمة يلزم بذل المزيد من الجهود من أجل توسيع قاعدة الجهات المساهمة فيها. وسيتم أكثر فأكثر تعزيز الجهود المبذولة من أجل تحري سُبل جديدة للحصول على التمويل من الجهات المانحة التقليدية وغير التقليدية، بما في ذلك المصارف الإنمائية والمنظمات الحكومية الدولية.

الإجراء المطلوب من جمعية الصحة

١٩- جمعية الصحة مدعوة إلى الإحاطة علماً بالتقرير.

= = =

١ انظر الوثيقة م ت١٣٨/٣.